



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

دراسة حول صغار البعارة ووضعيت الصيد الساملي في جربيس وقرقنة وطبلية

أكتوبر 2021

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

دراسة حول صفار البعارة ووضعيتة الصيد الساملي في جرجيس وقرقنة وطبلية

دراسة من انجاز:

أمنة بن كحلة

أكتوبر 2021

يحظى قطاع الصيد البحري في تونس بأهمية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. على سبيل المثال، ساهمت سلسلة الصيد الساحلي بفعالية في الجهود الوطنية لدعم الانتاج البحري حيث وفرت نسبة 36% من الانتاج في سنة 2019.

وعلى الرغم من مكانته، تأثر القطاع بالضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي واجهته خصوصا خلال العشرية الأخيرة.

يعاني قطاع الصيد البحري في الواقع من عديد الصعوبات، على غرار:

- تقلص الثروة السمكية بشكل متزايد.
- ضعف كفاءة ومردود الصيادين (ضعف التأيير).
- هشاشة البنية التحتية الأساسية (استلام وتوزيع المنتجات).

نتيجة لذلك، يتسم وضع صيادي الأسماك التقليديين بالهشاشة وتعيش هذه الفئة المجتمعية في تونس ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة ولعل أكثر الصيادين تأثرا بهذه المصاعب هم صيادو مناطق قرقنة وجرجيس وطبلبة إذ أن 70% الى 80% من وحدات الصيد البحري توجد بمنطقة خليج قابس.

على ضوء هذه المعطيات، قمنا بإعداد هذه الدراسة الاستقصائية لتحديد جملة الاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بهدف التوصل الى بعض الحلول التي من شأنها الحد من هذه الصعوبات واستهدفت الدراسة صيادي الأسماك التقليديين بالمناطق الثلاث الأنف ذكرها.

ويجدر بدياً التأكيد على أن النتائج التي توصلت لها الدراسة، أي المعطيات والأرقام التي تم جمعها لدى الادارات الجهوية والمحلية أو عن طريق الوثائق الاحصائية الرسمية، تؤكد أهمية مهنة الصيد البحري بالمناطق المذكورة (قرقنة، جرجيس وطبلبة).

أما أساطيل الصيد التي شملتها الدراسة فيمكن تقسيمها الى صنفين: أسطول حديث يتميز بوسائل انتاج مختلفة ومتباينة ومعدات جديدة، وآخر تقليدي هش وغير متوازن. مكنت الدراسة كذلك من عرض الحالة الراهنة لموانئ الصيد البحري بكل منطقة والتعرف على ظروف عمل الصيادين.

بالاستناد الى الحقائق المستخلصة، سنحاول اقتراح عدد من الحلول التي قد تساهم في التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي، غير المشروع والمخالف للقانون، من أجل الحفاظ على الثروة السمكية وضمان استدامة القطاع.

وقبل الشروع في استعراض ودراسة وضعية كل منطقة، ينبغي التأكيد على أن هذه الدراسة قد أعدت بدعم من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي هيئ الظروف لإنجازها بكل من المناطق المذكورة.

دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجزيرة قرقنة



دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجزيرة قرقنة

حسب نتائج الدراسة التي استهدفت 250 صيادا، يعاني قطاع الصيد البحري بجزيرة قرقنة من تدهور ونقص الثروة السمكية وهو ما أدى الى ندرة، بل وانقراض بعض الفصائل كما يواجه القطاع عديد المشاكل الناتجة عن ظاهرة الاثراء الغذائي، أو التلوث بالمغذيات (eutrophisation) بالإضافة الى انتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية.

أما على المستوى الاجتماعي الديمغرافي فقد تبين عزوف الشباب، ممن يقل سنهم عن 30 سنة، عن العمل بالقطاع حيث يقل عدد الشباب العاملين به أكثر فأكثر من سنة الى أخرى. وفيما عبر شباب الجهة عن عدم ولعهم بالقطاع أدى عزوفهم عن العمل به الى شيخوخة مجتمعات الصيادين رغم أن الصيد البحري يعتبر فرصة نادرة للتخلص من كابوس البطالة في الجزيرة. يمكن تفسير هذه الوضعية بارتفاع نسق الهجرة غير النظامية وخاصة لدى الشباب حيث تطورت هذه الظاهرة بشكل مثير للقلق بقرقنة وفي تونس بشكل عام.

في الواقع، يعتبر ركود الوضع الاقتصادي والمالي وبالتالي غياب الموارد المالية وضعف فرص التشغيل بالجهة من أهم الأسباب التي أدت الى التطور الكبير لظاهرة الهجرة غير النظامية وخاصة في ظل الغياب الكلي لجميع أشكال تأطير الفئة الشبابية.

يعيش صيادو الأسماك في قرقنة تحت وطأة ظروف صعبة. غياب الضمان الاجتماعي وضعف التمتع بالتغطية الصحية في حالة التعرض لحوادث مهنية فاقمت هشاشة هذا القطاع حيث أن أغلب العاملين في سلسلة الصيد الساحلي (حوالي 88%) لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية.

في ظل هذه الظروف، لا يقبل الشباب العامل في هذا المجال (بعددهم المحدود) إلا بالعمل على متن قوارب صيد مجهزة بالجرافات الساحلية (La pêche au Kiss) "وهي شباك جر ضخمة ومدمرة تجرف قاع البحر وتسحق مسارئ الأسماك ومواقع وضع بيوضها". تعود مصائد الجرافات الساحلية على شباب الصيادين بمراييح هامة وبالتالي لا يكثرثون الى ما تسببه من أذى للصيادين الآخرين وتقنيات الصيد التقليدية وضرر بالأحياء والنباتات البحرية.

يتم تناقل أسرار مهنة الصيد البحري وخبراته في قرقنة من جيل الى جيل في أغلب الأحيان مع ادخال بعض التحديثات البسيطة وغير الهيكلية على تقنيات الصيد. على سبيل المثال، نذكر استبدال

حبال الحلفاء بالحبال البلاستيكية، وتعويض "الدرينة" (الجرة الخزفية المستعملة في صيد الأخطبوط) بالأقفاص، واستبدال الأشرعة بالمحركات.

يتعلم سكان جزيرة قرقنة تقنيات الصيد البحري منذ نعومة أظفارهم حيث عادة ما يعلم الآباء أبناءهم أسرار هذه المهنة ليتوارثها أفراد الأسرة.

أغلب صيادي الأسماك الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (87%) متزوجون ويعتبر الاستقرار الأسري مكسبا ايجابيا من شأنه تحسين الدخل وبالتالي الرفع من مستوى العيش من خلال اشتراك أفراد الأسرة (الأبناء والزوجة) في العمل.

من جهة أخرى، رد جميع الصيادين ب"لا" اجابة عن السؤال التالي: "هل تود أن يمتهن أبنائك الصيد البحري مثلك؟".

يقول ثراء بحر جزيرة قرقنة على نحو متزايد للأسباب التالية:

- الاستغلال المفرط للموارد والتلوث الناجم عن أشغال شركات استغلال حقول النفط والغاز بالجزيرة (استنادا الى شهادات الصيادين حيث لم نلاحظ وجود رواسب نفطية بالأرخبيل)
- وجود "داعش"، وهو فصيلة عدوانية من فصائل السرطان البحري، قادمة من اسيا وسميت "بداعش" لتدميرها كل ما يعترض طريقها.

نظرا لهذه الظروف والأوضاع الصعبة، انخرط العديد من صغار الصيادين في نشاط اقتصادي مريح، ألا وهو "العبور" نحو السواحل الايطالية.

بالنسبة للمستوى التعليمي، لم يتجاوز أكثر من نصف الصيادين الذين تحاورنا معهم (64%) المستوى الابتدائي. ويبرر مواطنو الجهة ضعف المستوى التعليمي بعدم ضرورة التمدرس بما أن تعلم مهنة الصيد البحري ينتقل عبر الأجيال من الآباء الى الأبناء.

يعكس ضعف المستوى التعليمي عدم وعي الصيادين بأهمية النقابات والجمعيات ودورها في الدفاع عن مصالحهم. ومع تغير الأوضاع بشكل كبير في الوقت الراهن، لم يعد القطاع يجذب الشباب وخاصة منهم أولئك الحاصلين على شهادات جامعية.

يملك العديد من موظفي القطاع العمومي بقرقنة مراكب صيد بحري ويزاولون الصيد كمهنة ثانية وهو ما يثير حفيظة البحارة خاصة في ظل شح الموارد البحرية نتيجة للتلوث والصيد غير القانوني.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، ترتفع أسعار معدات صيد الأسماك بشكل مستمر حسب شهادة الصيادين الذين تحاورنا معهم، حيث بلغ سعر الجزء الواحد من شباك الصيد على سبيل المثال

140 دينار مع العلم بأن كل مركب يحتاج على الأقل الى عشرين جزءا، أي ما قيمته ألفا دينار كما يتوجب استبدال الشباك كل 3 الى 4 أشهر بسبب اتلاف "داعش" لها. في الواقع، يتسبب هذا النوع من سرطان البحر في اتلاف أغلب معدات الصيد حتى أنه يهدد تقنية الصيد "بالشرفية".

يفوق عدد سرطانات البحر بمياه قرقنة في الوقت الراهن عدد الأسماك، حيث قدرت الكمية المرصودة من سرطانات "داعش" (ب239.120 طن) في نوفمبر 2018 وهو ما يمثل أضعاف كمية الجمبري (35.930 طن) على سبيل المثال.

من جهة أخرى، تتراوح كلفة صيانة مراكب الصيد بين 1.500 و4000 دينار سنويا حسب شهادات الصيادين، حيث يتوجب على صاحب المركب القيام بأعمال الصيانة مرتين في السنة على الأقل. وتعتبر أسعار الصيانة باهظة للغاية نظرا لارتفاع كلفة المعيشة بالجزيرة مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد.

نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج، تراجعت عائدات نشاط الصيد البحري بالعديد من مناطق جزيرة قرقنة على مر السنين.

إضافة الى ذلك، يعتمد أغلب صيادي منطقة "مليتة" في الوقت الحاضر وبشكل مفرط على طريقة الصيد بالجرافات الساحلية، ويعتمدون في ذلك على قوارب غير معرّفة ودون رخصة، مجهزة بمحركات في غياب كلي لأي رقابة ادارية أو صحية. وقد تسببت هذه الوضعية في خسائر فادحة لصيادي الجهة الذين لا يعتمدون هذه التقنية في صيد الأسماك (اتلاف معدات الصيد وندرة الموارد البحرية).

تسبب عدم احترام الروزنامة السنوية لقرارات تنظيم الصيد، واستخدام الشباك المخروطية بعيون غير المرئية (قطر 18 و20 ملليمتر) حتى في تقنية الصيد بالشرفية، واستحداث تقنيات ومعدات صيد غير قانونية لا تستوفي معايير وخصائص البيئة البحرية "كالدراين" البلاستيكية والصيد بالجرافات الساحلية في مستويات لا تنفك تقل عمقا، في احداث عديد الأضرار بالأحياء البحرية من نباتات وحيوانات.

يبيع الصيادون في مدينة قرقنة منتجاتهم مباشرة للتجار (القشارة) على أرصفة المرافق بمناطق منعزلة لا تخضع لأي رقابة ودون أدنى احترام لمبادئ التسويق المنصفة، ليقوم التجار لاحقا بدور الوسيط مع شركات التصدير الكبرى الموجودة بصفاقس.

يضطر الصياد لبيع منتجاته لزبون يفرض تحديد سعر البضاعة بالثمن الذي يريد. حيث عادة ما يقرض التجار الصيادين النفقات اللازمة لتغطية حاجياتهم من معدات ومصاريف ليشتروا بعد ذلك بضائعهم بالكامل بالثمن الذي يحدونه مكتفين بأخذ الأسعار التي تحددها شركات التصدير بعين الاعتبار. حالة مديونية مفرطة تتفاقم أكثر فأكثر من سنة الى أخرى.

أما على الصعيد البيئي، تتمثل وسيلة النقل الوحيدة التي تربط بين الأرخبيل وبقية مناطق البلاد في المعدية، أو ما يسمى بالعامية "اللود" أو "البطاح" وهو ما تسبب لدى البعض في حالة من العزلة الاجتماعية.

حسب الصيادين، تسببت هذه الوضعية في ارتفاع أسعار معدات ولوازم الصيد حيث باتت أثمان جميع السلع الضرورية الأساسية مرتفعة بصورة مجحفة.

انهيار عديد المرافق، الافتقار الى جميع المرافق والخدمات، اضطرار العديد من أصحاب المراكب الى التنقل الى موانئ أخرى لصيانة وإصلاح مراكبهم بسبب الافتقار للتجهيزات الضرورية بالجزيرة... أدت جميع هذه العقبات الى تزايد صعوبة ظروف الشغل.

أغلب أحواض السفن والموانئ الكبرى بجزيرة قرقنة تفتقر الى الحد الأدنى من الخدمات من حيث حفظ المنتجات الطازجة أو ادارة عمليات رسو المراكب وتفريغ حمولتها، أو الحصول على معدات الصيد أو مراقبة استيفاء المعايير الصحية للأغذية، أو تحويل وتثمين منتجات الصيد البحري.

من أجل تحسين وضعيتهم الحالية، عبّر الصيادون بجزيرة قرقنة عن عديد الاحتياجات على غرار:

- وسائل النقل، التي تعتبر أساسا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بجزيرة قرقنة
- التصدي للصيد البحري غير القانوني، غير المعلن وغير المنظم
- تنظيم قنوات التسويق
- تعزيز دور المنظمات المهنية
- تهيئة البنية التحتية للموانئ
- احداث خطة خاصة بالعاملين في قطاع الصيد البحري لتمكينهم من التمتع بالتغطية الاجتماعية
- وضع وتنفيذ استراتيجية لتثمين المنتجات البحرية



دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجهة جرجيس



دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجهة جرجيس

شملت الدراسة 150 من صيادي الأسماك التقليديين وقد بينت النتائج الانخفاض المتواصل لنسبة استيعاب القطاع للفئة الشبابية من الذين يقل سنهم عن 30 سنة بمرور الزمن.

هذا وأشار الصيادون الذين شملتهم الدراسة بمنطقة جرجيس الى عديد الاشكاليات التي تواجههم على غرار النقص في اليد العاملة (وخاصة من الفئة الشبابية)، الهشاشة، تدهور مستوى معيشة عائلات الصيادين والطبيعة غير المنتظمة لقطاع الصيد البحري كمنشأ اقتصادي وهو السبب الرئيسي لعزوف الشباب عن العمل بالقطاع.

أما بالنسبة للتغطية الاجتماعية فتشابه أوضاع جميع الصيادين في تونس حيث لا يتمتع سوى 12% من جملة البحارة والصيادين في تونس والذين يبلغ عددهم 54 ألف بالضمان الاجتماعي حسب احصائيات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

تتسم الوضعية المهنية لأغلب الصيادين التقليديين بجرجيس بالهشاشة حيث وضحت نتائج الدراسة بأن 10% منهم فقط يتمتعون بالتغطية الاجتماعية.

اضافة الى ذلك، ينخرط أصحاب مراكب الصيد بجرجيس بمفردهم في نظام الضمان الاجتماعي دون التكفل بالبحارة الذين يشغلونهم. وقد برر ملاك المراكب الذين تحاورنا معهم ذلك بعدم استقرار العاملين معهم في وظائفهم من جهة وبأوضاعهم المادية الصعبة من جهة أخرى حيث احتدت صعوبة الأوضاع حتى بالنسبة لأصحاب وقادة المراكب وصاروا عاجزين حتى عن خلاص الأقساط المتخلدة بذمتهم.

رغم تحديات المهنة، تلعب نساء المنطقة دورا هاما في أنشطة الصيد البحري حيث يتم اشراكهن بكثافة في كل ما يتعلق بتجهيز المنتجات البحرية الموجهة للتصدير كما تقمن بجمع المحار (les huîtres) الذي يعتبر مورد رزق هام للكثير من العاملين في القطاع وتوجه هذه المنتجات للتصدير الى ايطاليا واسبانيا على وجه الخصوص. تمارس النساء الصيادات بجرجيس هذا النشاط المضني خلال ستة أشهر من سنة (من أكتوبر الى أفريل، من الساعة السابعة صباحا الى غاية الساعة الثالثة بعد الظهر) وتجمع كل منهن حوالي كيلوغرامين من المحار مقابل أجر يبلغ 8 دينار، أي بمقابل أقل بكثير من الحد الأدنى الوطني للأجور.

وعلى عكس الصيادين بجزيرة قرقنة، ينخرط صيادو جرجيس في الحياة الجمعياتية بالمنطقة على نحو متزايد، إذ بينت نتائج الدراسة بأن حوالي 10% من البحارة الذين شملتهم الدراسة أعضاء بجمعية "البحار التنموية والبيئية" كما أكدت بأن عددا هاما منهم (20%) قد سبق وشاركوا في دورات تكوينية أو في أنشطة من تنظيم المنظمات والجمعيات المهنية الناشطة بالمنطقة.

أما من الناحية الاقتصادية، فتعتبر الكلفة السنوية لممارسة أنشطة الصيد البحري بجرجيس أقل نسبيا منها بقرقنة.

رغم أهمية نشاط الصيد البحري ببحيرة "البيان" الساحلية (تقع بحيرة البيان الساحلية بمدنين وهي أكبر بحيرة لحوض البحر الأبيض المتوسط إذ تبلغ مساحتها 27 ألف هكتار وتقع على بعد 10 كيلومتر من شمال بن قردان و20 كيلومتر من جنوب جرجيس) إلا أنه يواجه عديد التحديات والمصاعب التي يتمثل أهمها في صيد الأسماك المفرط وغير القانوني، انخفاض الانتاج وعدم احترام فترة الراحة البيولوجية للأسماك (خلال شهري فيفري ومارس من كل سنة). وفي علاقة بهذه النقطة الأخيرة، يطالب الصيادون بتعويضات مالية خلال فترة الراحة البيولوجية للأسماك كما يدعون الى مراجعتها.

أما بالنسبة لإنتاجية البحيرة الساحلية فقد قدرت خلال أوائل الستينات بحوالي 600 طن سنويا لتراجع الى ما بين 100 الى 200 طن سنويا خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 2017 – 2020.

عبر أغلب الصيادين الذين شملتهم الدراسة عن استيائهم العميق من استغلال مستثمر تونسي لهذه البحيرة بشكل مفرط حيث يبحر هذا الأخير بمراكب مجهزة بمحركات كهربائية ويعتمد نشاطه على تقنية الصيد بالجرافات الساحلية وهي تقنية صيد محظورة قانونيا لما تسببه من أضرار بالثروة السمكية للبحيرة.

وتجدر الإشارة الى أنه رغم ارتفاع انتاجية قطاع الصيد الساحلي في بعض مناطق جرجيس بشكل ملحوظ بمرور الزمن فإن الدخل الصافي للصيادين يبقى غير كاف بل وسلب حسب بعض الشهادات بسبب ارتفاع أسعار معدات الصيد وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام وهو ما يتسبب في تدهور القدرة الشرائية للبحارة. معنى هذا أن نشاط الصيد البحري بالنسبة لأغلب الصيادين لم يعد مربحا بل باتت مردوديته معدومة بل أن المصاريف تفوق الإيرادات في بعض الأحيان.

تعرض الموارد البحرية بمنطقة جرجيس كما بمنطقة خليج قابس الى عديد الضغوطات والأخطار وخاصة مع انتشار ظاهرة الافراط في صيد الأسماك بصفة غير مشروعة وغير قانونية بالإضافة الى التلوث البحري.

يعود ارتفاع ظاهرة الصيد المفرط الى كثافة أنشطة الصيد بالمنطقة حيث ينشط حوالي 8038 قارب وسفينة صيد بخليج قابس سنة 2019 مقابل 6222 سنة 2009 (258 سفن صيد بشباك الجر و6008 قارب صيد ساحلي) حسب بيانات الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك (DGPA).

هذا وقد انتشرت ظاهرة صيد الأسماك بطرق غير مشروعة وغير قانونية منذ سنوات، ممثلة خطرا يهدد قطاع الصيد الساحلي في جميع تونس عموما وبمنطقة جرجيس على وجه الخصوص. وتتمثل هذه الظاهرة في تسلل بعض المراكب المتخصصة في الصيد بالأعماق بصفة غير قانونية الى المياه الضحلة التي تتواجد بها مسارئ عديد فصائل الأسماك القاعية وأماكن وضع بيوضها والتي تدمرها شباك الجر.

اضافة الى ذلك، يعتمد الصيادون على استخدام كشافات ضوئية بقوة 320 فولت عوضا عن 220 فولت في أعماق تقل عن 35 متر لاجتذاب الأسماك الزرقاء قصد تطويقها وصيدها وهو ما يلحق أضرارا فادحة بالثروة السمكية والنظم الايكولوجية البحرية.

هذا ويعتمد بعض الصيادين الى ترك شباكهم ملقاة بالمياه لمدة يومين متواصلين بل وأكثر بهدف تعزيز فرصهم في صيد بعض أنواع الأسماك ذات القيمة التجارية العالية رغم أن القانون يمنع مثل هذه الممارسات.

ويتسبب تعليق المصايح في شباك الصيد لاجتذاب الجمبري كذلك في ابادة عديد فصائل الأسماك الأخرى كما يؤدي الى تلوث المكان الذي ينجر عنه نفور الأسماك من جهة واجتذاب "الدفنير" الذي يتسبب في اتلاف معدات الصيد وخاصة منها الشباك الخيشومية والعوائق العائمة من جهة أخرى.

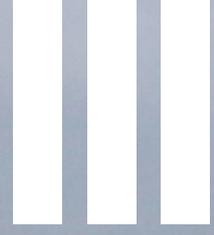
أثبت نشاط الصيد البحري الساحلي بمنطقة جرجيس تمتعه بقدرات وإمكانات كبيرة يجب تطويرها وتعزيزها خاصة وأن منتجات هذا القطاع ذات قيمة تجارية عالية وقابلة للترفيه في أهميتها.

وقد عبر الصيادون الذين شملتهم الدراسة بمنطقة جرجيس عن عديد المطالب التي يمكن تحقيقها من تعزيز مداخيلهم وتحسين وضعياتهم والتي تتلخص في النقاط التالية:

- انشاء محطة لمعالجة النفايات المصرفية في البحر، وهو مشروع ذو أهمية كبرى على الصعيد الجهوي كما على الصعيد الوطني
- مراجعة فترة الراحة البيولوجية للأسماك، وهي آلية تهدف للحفاظ على الثروة السمكية حيث أوصى علماء المعهد الوطني للعلوم وتكنولوجيا البحار بصلامبو بالتخفيض من نشاط الصيد بنسبة 20% بالشواطئ الجنوبية وإسداء الصيادين منحة استراحة خلال هذه الفترة.
- مكافحة ظاهرة الصيد البحري العشوائي، غير المنظم وغير المعلن. وقد اقترحت جمعية "البحار" بجرجيس الاسراع بإنشاء آلية لتتبع لمراكب الصيد باعتماد نظام رصد السفن (VMS)

- ضعف التغطية الاجتماعية للعاملين بالقطاع وتناقض الأحكام المتعلقة بقاعدة احتساب المساهمات مما يستوجب مراجعة جذرية لملف الضمان الاجتماعي للعاملين بقطاع الصيد البحري في تونس. في هذا الإطار اقترح ممثلو العاملين في المهنة اقتطاع نسبة 2% من المربح الصافية للصيادين مقابل تمتعهم بالتغطية الاجتماعية.
- ضرورة حماية الصيادين المبحرين في عرض البحر وضمان أمنهم وضرورة إعادة تهيئة ميناء حاسي جلابة بالتنسيق مع الإدارة العامة للموانئ.

دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجهة طبلية



دراسة استقصائية بشأن صيادي الأسماك بجهة طبلبة

استهدفت الدراسة الاستقصائية 50 من صيادي الأسماك بجهة طبلبة و أظهرت نتائجها أن أغلب المستهدفين (70%) غير منخرطين بأي جمعية أو منظمة في حين انخرط 30% منهم في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP). أغلب المنخرطين في هذه المنظمة غير راضين عن مستوى الخدمات التي يقدمها الاتحاد بهدف الدفاع عن مصالحهم.

هذا وقد أدى عزوف الصيادين عن الاندماج في الوسط الجمعياتي والمنظمات المهنية الى نشوب عديد أشكال النزاعات بين مختلف العاملين في المهنة على غرار:

- صراعات مع أصحاب المراكب
- تجاذبات مع صيادي المزارع السمكية (الصيادين بتقنية الأقفاص العائمة)
- نزاعات مع ممارسي الصيد الترفيهي

بينت الاحصائيات بأن الأرصدة السمكية للصيد الساحلي بمنطقة طبلبة تنخفض من سنة الى أخرى. ويعود هذا الانخفاض حسب الصيادين الذين شملتهم الدراسة الى عدم احترام بعض الصيادين للإجراءات الادارية والقواعد التنظيمية السارية بالأساس.

لا تعتبر تقنيات الصيد الممنوعة، أي الصيد بالجرافات الساحلية وشباك الجر على وجه الخصوص، منتشرة بمنطقة طبلبة ومع ذلك لا ينبغي التغاضي عن ذكر اعتمادها من قبل عدد محدود من الصيادين من أجل تفادي توسع نطاقها الى حد يخرج عن نطاق السيطرة حيث يؤثر الصيد بالجرافات في أعماق ضحلة وصيد الأسماك صغيرة الحجم بشكل كبير على مردودية الصيد الساحلي بالجهة.

تحدث صغار الصيادين بمنطقة طبلبة كذلك عن بعض المصاعب الأخرى التي تعيق نشاطهم والتي ترتبط في أغلبها بتدهور البنية التحتية للمرافق واكتظاظ ميناء الصيد البحري بسبب التطور السريع لأسطول الصيد.

ورغم أهمية الخدمات المقدمة بميناء الصيد البحري بطبلبة، إلا أنها لم تعد تستجيب لحاجيات الصيادين ولتطلبات الاستغلال الرشيد للثروات السمكية بالجهة. في هذا الصدد، حاولنا تحديد أهم المشاكل التي تواجه الصيادين، والتي تلخص في الآتي:

- اكتظاظ أحواض السفن مما يتسبب في صعوبة ارساء بعض المراكب وخاصة في حال سوء الأحوال الجوية بالإضافة الى صعوبة تنظيف الأحواض.
- الاستغلال المكثف لأرصفة إنزال الانتاج حيث يعتمد أغلب الصيادين الى ترك شباكهم على الأرصفة (لم يعد الفضاء المخصص لوضع الشباك كافيا حسب شهادات الصيادين) بالإضافة الى الاستغلال المفرط لأحواض السفن مما يضطر بعض المراكب للإرساء بهذه الأرصفة وهو ما يعيق سير عمليات التنظيف والصيانة.
- أما على مستوى ورشات صناعة وإصلاح المراكب فقد لاحظنا عدم الفصل بين الأنشطة الملوثة وغيرها بالإضافة الى استغلال الفضاء المخصص لصناعة الشباك في أغراض أخرى.
- كذلك، يشهد سوق الجملة للأسماك اكتظاظا كبيرا يعيق حسن سير عمليات البيع والشراء ويحول دون القيام بإصلاحات أو بإعادة تهيئة الفضاء. أشار الصيادون كذلك الى عدم تلاؤم أوقات عمل سوق الجملة (الذي يغلق أبوابه على الساعة السابعة صباحا) مع أوقات ارساء الصيادين التقليديين (حوالي العاشرة صباحا) وهو ما يضطر صغار الصيادين الى بيع منتجاتهم مباشرة على أرصفة مرفئ "الحنشية" و"الفضلين" في غياب أي رقابة لجودة المنتج.
- أشار الصيادون الذين شملتهم الدراسة كذلك الى مسألة غياب الأمن بميناء الصيد البحري بطنجة رغم أنه يعتبر حلقة هامة من سلسلة الانتاج البحري في تونس كما يساهم بفعالية في جهود الانتاج الوطنية ويمثل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة. بالتالي، يجب العمل على تطويره بما يستجيب لتطلعات الصيادين ويتلاءم مع المشاكل التي تواجههم.
- أما سوق الجملة الجديد للأسماك (حاليا قيد البناء) فيتحتم إعادة تأهيله صحيا بما يتوافق مع أحدث المواصفات والمعايير الأوروبية والدولية.
- أما المقترحات التي قدمها الصيادون الذين شملتهم الدراسة من أجل تحسين وضعياتهم فتتلخص في النقاط التالية:
- اعمال استراتيجية لمكافحة ظاهرة الصيد البحري غير القانوني، غير المعلن وغير المنظم.
- تأمين ضفاف الميناء لحماية الصيادين ومنع سرقة معداتهم. في هذا الاطار اقترح بعض الصيادين انتداب موظفي مراقبة بالميناء لضمان سلامة مراكب الصيد ومحتوياتها. وقد عبر الصيادون أصحاب الاقتراح عن استعدادهم لدفع مستحقات الموظفين.
- انشاء نظام ضمان اجتماعي موجه للعاملين في مجال الصيد البحري.

في الختام، ينبغي التذكير بأن الهدف من اجراء هذه الدراسة هو الحصول على رؤية شاملة ومفصلة حول خلفية نشاط الصيد البحري التقليدي في تونس والرهانات التي تواجهه والإطلاع على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للصيادين بالمناطق الثلاث التي شملتها الدراسة ألا وهي قرقنة وجرجيس وطبلبة.

ورغم تعدد المصاعب التي تواجه هذا القطاع في العديد من الدول النامية، وحده الصيد البحري التقليدي هو الكفيل لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر اذ يوفر نشاط الصيد الساحلي حوالي نصف كمية الأسماك الموجهة للاستهلاك البشري وهو ما يدل على أهمية هذه المهنة لتأمين حاجيات السوق العالمية من المنتجات البحرية.

يعاني مهنيو الصيد التقليدي من ضغوطات جمة واستثنائية مقارنة بغيرهم من العمال وتتعلق هذه الصعوبات بخطورة العمل في البحر بصفة خاصة، بالإضافة الى غياب آليات الأمن والسلامة، النزاعات مع ممارسي الأنشطة البحرية الأخرى وخاصة أصحاب المراكب المجهزة بالمحركات والجرافات، عدم انتظام العمل طيلة السنة بسبب الظروف المناخية وعدم توفر الموارد الكافية في المكان والزمان.

حسب نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن صيادي الأسماك بقرقنة وجرجيس وطبلبة أجمع كل الصيادين على انخفاض الثروة السمكية في تونس بشكل عام وبخليج قابس على وجه الخصوص.

يعود هذا الانخفاض حسب الصيادين الذين شملتهم الدراسة بالمناطق المذكورة الى استخدام تقنيات صيد ممنوعة قانونيا، وعلى وجه الخصوص استخدام مراكب الصيد المجهزة بالجرافات الساحلية، والصيد بالجرافات الشبكية (في أعماق ضحلة)، وسفن الصيد بشباك الجر (دون استخدام بنادق) بالإضافة الى تسلل المراكب المخصصة للصيد بأعالي البحار للصيد في أعماق منخفضة، واستخدام بنادق الصيد البحري في أعماق أقل من 35 متر وعدم احترام فترة الراحة البيولوجية للأسماك.

وبتحليل بعض معايير البحث الميداني الذي تم اجراؤه لإعداد هذه الدراسة (السن، المستوى الدراسي، التكوين في مجال صيد الأسماك، جهة منشأ الصيادين، عدد الصيادين على متن القارب الواحد، التغطية الاجتماعية، معدل عمل المركب الواحد...) يمكن أن نستخلص بأن أغلب قوارب الصيد التي يقل حجمها عن ثمانية أمتار تعاني نقصا في التجهيزات الأساسية (نظام تحديد المواقع (GPS)، مسبار، راديو، رافعة...).

ويعتبر أسطول الصيد بمنطقة جرجيس أكثر عصرية وتطورا منه في قرقنة أو طبلبة حيث يفوق طول 78% من مراكب الصيد الثمانية أمتار كما يستخدم الصيادون معدات متنوعة في نشاطهم.

بالإضافة الى ذلك شارك أغلب الصيادين بمنطقة جرجيس في دورات تكوينية وأنشطة ذات صلة بالمهنة بفضل الجهود التي تبذلها الجمعيات والمنظمات المهنية بالجهة في تأطيرهم على عكس الصيادين بمنطقتي قرقنة وطبلبة الذين يفتقرون لمثل هذه الهياكل التأطيرية.

رغم دوره الاقتصادي والاجتماعي المحوري ومساهمته الهامة في التنمية الجهوية، لا يزال الصيد الساحلي في تونس قطاعا تقليديا بالأساس. في الواقع، ثبت أنه من الضروري وضع استراتيجية وطنية لإصلاح وتنمية الصيد الساحلي للحفاظ على هذا القطاع الفرعي وضمان استمراريته.



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (النامسيونال سابقا) الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: (+216)71 325 129 (الفاكس: (+216)71 325 128) contact@ftdes.net ftdes.net

